# دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة

**بلال محمد عبد الحليم [1] – فيصل زكي عبد الواحد [2] – أحمد حمد الله السمان [3]**
1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس 2) كلية الحقوق، جامعة عين شمس 3) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

## المستخلص

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على المشروعات الصغيرة تلك المشروعات التي تستحوذ على اهتمام كبير من دول العالم بسبب دورها الهام في عملية الإنتاج والتشغيل وتحسين مستوى الدخل، وبيان آثارها في تحقيق عملية التنمية والتي يأتي على رأسها: القضاء على الفقر والجوع، توفير الأمن الغذائي، تحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على العمل، توفير العمل اللائق، وتخفيض نسب البطالة، كما تدعم تلك المشروعات استراتيجية الدولة في دعم الصادرات المصرية. ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث على التأصيل النظري والمنهج الاستقرائي، من الكتب والمراجع والدراسات العربية والأجنبية لبيان دور المشروعات الصغيرة، وقياس علاقتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحليل مشكلة المشروعات الصغيرة، وتحليل خصائصها ومعوقاتها، ثم دراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المشروعات مستقبلاً وآثارها في عملية التنمية. وأشارت النتائج إلى ضرورة العمل على إدخال العديد من التعديلات التشريعية وتيسير الإجراءات الإدارية والتمويلية الخاصة بتلك المشروعات لما لهذه المشروعات من دور محوري في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أوصت الدراسة بضرورة تضمين منهج لبرامج تدريبية تأهيلية لأصحاب تلك المشروعات لرفع مستواهم الفني والمهني ونقل الخبرة والمعرفة ونشر ثقافة العمل الفردي التي تمكنهم من إدارة تلك المشروعات، والتوسع في تنظيم المعارض، ومنحهم مزايا تمويلية وتسويقية مختلفة.
**الكلمات المفتاحية:** المشروعات الصغيرة – الاقتصاد غير الرسمي – النمو – التنمية المستدامة.

## مقدمة

تسعى الدول لتحقيق أهداف التنمية والتي من بينها تحقيق الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وفى طريقها إلى ذلك تحتاج مشاركة من القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع الدولة ومؤسساتها في كافة المجالات كونه يحتل مرتبة متقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ظل التحول نحو التحرر والعولمة والمنافسة وظهور الكيانات الاقتصادية الكبرى على عكس ما كان سائداً قديماً من أن السوق والقطاع الخاص غير متمكن من القيام بأعباء التنمية.

فلا شك أن القطاع الخاص بإمكانياته المادية والعلمية وما تتمتع به مؤسساته من خبرات وقدرات يعد من أهم السبل للمضي نحو تحقيق عملية التنمية في البلاد وهو ما يدفع صانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة توفير المناخ المناسب لنشاطاته خاصة في ظل عمل الحكومات حاليا التي تستهدف تعزيز أنشطة القطاع الخاص ودعمه للقيام بدور أكبر في عملية التنمية تماشياً مع سياسات السوق الحر التي تسعى إليها الدول والمتوقع أن ينتج عنها تحسن في الناتج المحلى الإجمالي (مصطفى، 2016).

وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم، وذلك بسبب دورها المحوري في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل، وتوظيف العمالة، حيث تمثل المشروعات الصغيرة عصب اقتصادات العديد من الدول ومنها مصر، باعتبارها قوة متشعبة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فالمشروعات الصغيرة تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية حيث كرست تلك المشروعات دوراً تنموياً ومحورياً سواء في الاقتصاديات المتقدمة والناهضة والنامية على حد سواء، كما أصبحت مساهماً رئيسياً في الناتج المحلى الإجمالي


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وتحقيق القيمة المضافة والتصدير في تلك الاقتصاديات إلى جانب أدوار هامة في التشغيل ومكافحة الفقر وتمكين الشباب وخاصة في المناطق الريفية وفى تطوير فنون وعمليات الإنتاج وابتكار وتقديم السلع والمنتجات وخدمات جديدة (عبد القادر، 2016). كما عملت تلك المشروعات على تحقيق أهداف التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

## مشكلة الدراسة

تعود مشكلة الدراسة إلى عدم وضوح الرؤية لدور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي والتي تعد مساهماً رئيسياً في الناتج المحلى الإجمالي إلى جانب أدوار هامة في التشغيل ومكافحة الفقر وتمكين الشباب وخاصة في المناطق الريفية وتطوير فنون وعمليات الإنتاج وابتكار وتقديم السلع والمنتجات، حيث بلغ عدد منشآت المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى محافظات الجمهورية 2.4 مليون منشأة، وبلغ عدد العاملين بها 6.3 مليون عامل على رأسهم محافظة القاهرة بعدد 315.6 ألف منشأة، ثم محافظة الجيزة بعدد 199.6 ألف منشأة. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016)

وبجانب هذه الأعداد الرسمية تنتشر العديد من المشروعات الصغيرة غير الرسمية حيث تشير الدراسات التحليلية ان المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر يعمل بها 75 %من إجمالي القوى العاملة وتصل نسبة المشروعات التي تقوم بالتصدير منها 17%من إجمالي تلك المشروعات، في حين يمثل القطاع غير الرسمي 20 %من هذا القطاع. (استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، 2016)

وبالرغم من هذه الأرقام والإحصاءات لايزال واقع المشروعات الصغيرة في مصر يكتنفه الغموض من حيث دور الدولة الداعم لوجود واستمرار تلك المشروعات، واتباع سياسات اقتصادية تسمح بتنمية ذلك القطاع.

وقد تناولت الدراسات السابقة موضوع المشروعات الصغيرة، وأهميتها، وتأثيرها على التنمية الاقتصادية إلا أن هذه الدراسة تسلط الضوء على دور الدولة في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة، والمعوقات التي تواجه هذ المشروعات، وكذلك أثر تلك المشروعات على الاقتصاد الوطني وعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## أسئلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة الإجابة على بعض التساؤلات وهي:

– ما هو الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في مسار التنمية الاقتصادية؟
– ما المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة للقيام بدورها في التنمية؟
– ما دور الدولة الداعم للقطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغير وكيفية تنميته؟


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

## أهداف الدراسة

لا شك أن وجود قطاع خاص قوى يحظى بدعم كامل من الدولة ومؤسساتها بما يمتلكه من إمكانيات وخبرات علمية وعملية يعتبر أساساً قوياً لدعم الاقتصاد القومي لأنه يساهم بشكل كبير في الاستثمار المحلى، وبالتالي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن هنا تهدف الدراسة إلى:

1- رسم دور جديد للدولة ومؤسساتها لدعم المشروعات الصغيرة.
2- الوقوف على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر.
3- الخروج بنتائج وتوصيات ملائمة لمتخذي القرار والقائمين على رسم السياسات والخطط ووضع التشريعات من أجل تحسين أوضاع المشروعات الصغيرة.

## فروض الدراسة

**الفرض الأول:** توجد علاقة جوهرية بين دور الدولة وتوجهاتها وبين تنمية المشروعات الصغيرة.
**الفرض الثاني:** توجد علاقة جوهرية بين تنمية المشروعات الصغيرة وتحقيق عملية التنمية.

## أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في بيان إلى الدور الحقيقي والفعال للمشروعات الصغيرة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وحل لمشاكل البطالة وخلق فرص عمل لكل مستويات الأفراد داخل الدولة وحفز المنافسة والعمل الفردي بين الأفراد، واستفادة العديد من الجهات من تنمية هذه المشروعات وعلى رأسهم وزارة التنمية المحلية والمحافظات ووزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة التجارة والاستثمار.

## مفاهيم الدراسة

**القطاع الخاص:** هو الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية. (الكواز، 2008)

**المشروعات الصغيرة:** كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن 50 مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 5 ملايين جنيه. أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 3 ملايين جنيه وفقاً لقانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغيرة الصادر برقم 152 لسنة 2020. (أحمد،2015)

**الاقتصاد غير الرسمي:** جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأفراد أو المؤسسات ولا يتم إحصاؤها بشكل رسمي؛ أي لا تعرف الأجهزة الحكومية قيمتها الفعلية، ولا تدخل في حسابات الناتج القومي، وبالتالي لا تدخل في الحصيلة الضريبية ولا يخضع العاملون فيها لأي نظام ضمان اجتماعي. (Gutmann،1997 )

**التنمية المستدامة:** ظهر مفهوم التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض Earth Summit الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو عام 1992م، وقد برز هذا الاهتمام العالمي من خلال التأكيد على عدم إلحاق


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الضرر بالأجيال القادمة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية وتلويث البيئة، أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية مما يخلق ظروفاً صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر. (United Nations Organization, 1995)

## الدراسات سابقة

**1- دراسة زينب رحماني 2015: " دور القطاع الخاص في التنمية المحلية – دراسة حالة الجزائر"، دراسة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية – جامعة العربي بن مهيدى – كلية الحقوق والعلوم السياسية**

تناولت الدراسة مفهوم التنمية المحلية ونشأته وأهدافه وكذلك واقع القطاع الخاص وتطوره ثم تقييمه وأبرزت دور القطاع الخاص في عملية التنمية المحلية.

وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

- إن القطاع الخاص في الجزائر لا يزال بحاجة إلى الكثير من الوقت للوصول إلى مواصفات القطاع الخاص كما رسمته فلسفة الحكم الرشيد وذلك بإعادة صياغة العلاقة التي تربطه بالدولة.
- إن محاولات تنمية القطاع الخاص لا تزال مستمرة فكل الخطط والبرامج الإنمائية التي يجرى إعدادها تنظر مساهمة حقيقية وقوية للاستثمار الخاص إلى ما يطمح إليه وما هو مجسد في الواقع يقف حائلا أمام المستثمر لتحقيق مشاريعه.
- الحاجة للقوانين والتشريعات التي توفر حد قبول الاستثمار بنوعيه الوطن والأجنبي.

**2- دراسة د/ راوية عبد القادر عويس 2016: "المشروعات الصغيرة وآثارها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً "، كلية التجارة – جامعة قناة السويس – المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.**

تناولت الدراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر ومعوقات نجاح تلك المشروعات ثم دراسة المشروعات الصغيرة مستقبلاً في ظل الظروف والمتغيرات الاقتصادية العالمية.

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على المشروعات الصغيرة وبيان الآثار الاقتصادية لها على الاقتصاد المصري ككل، ووضحت مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

- إن قطاع المشروعات الصغيرة فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة المقبلة.
- يوجد ضعف في نقل الخبرات والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة والصاعدة، التي تبنت وطورت رؤية استراتيجية للاهتمام بالمشروعات الصغيرة.

**3- دراسة " الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها: دراسة تطبيقية في مدينة القاهرة "، المؤتمر السنوي الثاني عشر: إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية**

قامت الدراسة بمحاولة التعرف على الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية الملائمة التي تنتهجها الحكومة بغرض النهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها، وذلك لمحاولة حل مشاكل الفقر والبطالة من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى

كما هدفت إلى التعرف على تطور الصناعات الصغيرة وأهميتها والكشف عن أثر الاتجاهات العالمية الجديدة مثل العولمة والشراكة والاستثمار الأجنبي على الصناعات الصغيرة، ومعرفة دور الصناعات الكبيرة في تنمية ودعم


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الصناعات الكبيرة في تنمية وتدعيم الصناعات الصغيرة والصعوبات التي تواجهها، وعملت على تحديد استراتيجية مستقبلية للنهوض بالصناعات الصغيرة وإنمائها في المستقبل.

**4-دراسة كمال جمال أبو سخيلة 2015: "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة وقياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996 – 2013"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم القطاع الخاص وتحديداً المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح الدور في إحداث التنمية من منظور الاقتصاد الوضعي والإسلامي.

وكذلك عملت الدراسة على مراجعة خطط وبرامج التنمية الاقتصادية خلال الفترة من 1996 حتى 2014.

واهتمت الدراسة ببيان المعوقات التي تواجه القطاع الخاص وتقف عقبة ففي طريق تحقيق التنمية الاقتصادية.

انتهت الدراسة إلى أن للقطاع الخاص – المشروعات الصغيرة والمتوسطة – أثراً معنوياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يدعو إلى:

- العمل على توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الاستثمارية لدعم عملية التنمية الاقتصادية.
- تبنى أساليب التمويل الإسلامي وتطبيق المنهج الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة.
- قيام الحكومة بإعطاء القطاع الخاص دور فاعل وحقيقي ومشارك في عملية التنمية الاقتصادية وتشجيعه من تقديم التسهيلات والتصدي للعقبات.
- إحداث الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

**5-دراسة محمود فرج عبد الواحد، 2018: بعنوان "المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وأثرها على التنمية ومحاربة الفقر تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية في محافظة الفيوم"**

يهدف البحث إلى إظهار أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع من خلال:

التعرف على تجربة جهاز بناء وتنمية القرية المصرية في تمويل المشروعات المتناهية الصغر.

وانتهت الدراسة إلى أن هناك بعض المعوقات التي ويمكن إيجاز أهمها في: عدم توفير الاعتمادات الكافية لمواجهة التوسع في المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وتلبية الطلبات المتزايدة عليها. عدم ملائمة الدعم الموجه لفئات الراغبين في الاستفادة من هذه القروض مع عدم كفاية التوعية والتدريب المجانية بما يساعد على تنفيذ المشروعات.

**6-دراسة (Singh, R., Gang, S. & Deshmuck, S, 2010) بعنوان تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العولمة**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كل من الهند والصين بعد العولمة، من خلال دراسة وضع هذه المشروعات وسياسات واستراتيجيات الحكومات لتطوير التنافسية.

وتوصلت الدراسة إلى أن كل من الهند والصين قد قامت بتطوير عدة برامج تشجيعية بهذا الخصوص، كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير المهارات الإدارية وعلاقتها بخفض التكاليف، مع العمل على تحسين النوعية والتي ترتبط بشكل قوي بتحسين التنافسية.


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

**7-دراسة (Wang, Xin Ying, 2011): العوامل التي تؤثر على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصين.**

وهدفت الدراسة إلى التأكيد على أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الصين لتحقيق تنمية سريعة، وأهمية تطوير هذه المشروعات للنهوض بالاقتصاد الوطني للصين، وضرورة تحمل هذه المشروعات للمخاطر الداخلية والخارجية وتطوير نفسها لاكتساب المهارات المختلفة، وأوصت الدراسة بأهمية رفع كفاءة مديرين تلك المشروعات في الإدارة وحسن استغلال رأس المال وفهم احتياجات السوق.

**8-دراسة (Ayandibu and Houghton,2017) The role of small and medium scale Enterprise local Economic Development**

وهدفت الدراسة إلى بيان الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي أجريت على عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة في جنوب أفريقيا.

وأظهرت النتائج ما تحققه هذه المشروعات من زيادة التنمية وتوفير فرص العمل وتخفيض معدلات الجريمة وتعزيز القدرة الإنتاجية وخلق نظام اقتصادي مرن بين المشروعات الكبيرة والصغيرة وخلق فرص للعمل من خلال أنشطة بسيطة ذات قيمة مضافة في الاقتصادات القائمة وخاصة الزراعة.

وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على المشروعات القائمة وتوفير الدعم لإنشاء مشروعات جديدة.

## الإطار النظري

**مفهوم المشروعات الصغيرة (المفهوم – الخصائص – المعوقات)**

تزخر الأدبيات الاقتصادية بالعديد من التعريفات المختلفة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تختلف باختلاف الدولة. حيث لا يوجد تعريف جامع شامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ذلك لأن مصطلح المشروعات الصغيرة " small enterprises " يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها: نوع المشروع الصغير، الحد الأدنى لعدد العاملين به، توزيع منتجات المشروع، شكل الإدارة والتنظيم بتلك المشروعات، حجم رأس المال، .... الخ. وإن كانت معظم التعريفات تدور في نطاق تعريف المشروع الصغير على أنه مشروع يتملكه شخص أو عدد قليل من الأشخاص؛ وبالتالي استثماراته محدودة كما أن رأس المال في أصوله الثابتة منخفض مثل: أراضي، مباني، معدات وعلى المستوى التكنولوجي غالبا ما يكون غير متقدم نسبيا نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير.

ويتم عادة استخدام عدد من المعايير للتفرقة بين المشروع المتوسط والصغير والمتناهي الصغر أهمهم عدد العاملين، رأس المال، التكنولوجيا المستخدمة والعوائد السنوية للمشروع.

وهو مصطلح يكتنفه الكثير من الغموض والجدل بين الكثير من المهتمين بالمشروعات الصغيرة من منظمات ومؤسسات وهيئات دولية وإقليمية وأفراد أو باحثين، وتباين الآراء حول وضع تعريف محدد يبين المشروعات الصغيرة (Richard s 2019).

**ومن أهم تعريفات المشروعات الصغيرة:**

- **<u>تعريف اللجنة الأوروبية "</u>:** حيث فرق بين كل من المؤسسات متناهية الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات متناهية الصغر تضم ما بين 1 –9 عمال، بينما المؤسسات الصغيرة تضم ما بين 10 عمال إلى49 عاملاً في حين تضم المؤسسات المتوسطة ما بين 50–250 عاملاً. (سليمان، 2016)


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **تعريف منظمة العمل الدولية ILO:** المؤسسات الصغيرة هي التي يعمل بها 50 عاملاً، ولا يزيد رأس المال الخاص بها عن 100 ألف دولار.

-**تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO:** هي تلك المشروعات التي يديرها المالك ويتكفل بكافة أبعادها، ويتراوح عدد العمال فيها ما بين 10-50 عاملاً. (ادريس، 2016)

وقد حدد قانون المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغيرة الصادر برقم 152 لسنة 2020 تعريف المشروعات الصغيرة بأنه كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن 50 مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 5 ملايين جنيه. أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال 50 ألف جنيه ويقل عن 3 ملايين جنيه.

وعرف المشروع متناهي الصغر بأنه كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه، أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال عن 50 ألف جنيه.

فالمشرع المصري اعتمد في تصنيف المشروعات على معيار رأس المال وليس عدد العاملين بالمشروع وأن كنا نرى أنه كان ينبغي الاعتماد على تصنيف المشروع بالمزج بين معيار عدد العاملين ورأس المال وهو التعريف الذي صدر عن منظمة العمل الدولية حيث أخذ في الاعتبار رأسمال المشروع وعدد العاملين به.

وبحسب التعداد الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بلغ إجمالي عدد منشآت المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على مستوى الجمهورية 2.4 مليون منشأة، وبلغ عدد العاملين بها 6.3 مليون عامل، وبلغ إجمالي أجور العاملين بهذه المنشآت 36.4 مليار جنيه، وبلغت قيمة الإنتاج التام لهذه المشروعات 408.3 مليار جنيه، والقيمة المضافة الإجمالية 282.3 مليار جنيه وذلك وفقاً لبيانات التعداد الاقتصادي لعام 2013/2012.

وتختص المشروعات الصغيرة بخصائص تمتاز بها عن غيرها من المشروعات وهي كالتالي: (المقابلة، 2011)

1-مالك المنشأة هو مديرها – الملكية الفردية: إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.

2-انخفاض حجم رأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة: وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3-الاعتماد على الموارد المحلية الأولية: تعتمد المشروعات الصغيرة على المواد الخام الأولية الموجودة في البيئة المحيطة وذلك بسبب عدم قدرتها على الاستيراد، وكذلك فإن أغلبها يكون مشروعات مستخدمة للمواد المتوفرة وليست قائمة على مواد أولية غير موجودة بالقرب منها مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض حجم رأس المال المطلوب.

4-غير الرسمية: يغلب على أنشطة الأعمال الصغيرة الصبغة غير الرسمية وذلك بسبب قلة عدد العمال وصغر حجم المشروع وكذلك اتباعها الهيكل البسيط في التنظيم، وكذلك بسبب قرب العاملين من بعضهم.

5-قدرة المشاريع الصغيرة، على تلبية احتياجات مختلفة ومتباينة للمستهلكين سواء على صعيد السلع والخدمات فهي تمتاز بمرونة كبيرة على صعيد الإنتاج، ويمكن أن تلبي احتياجات متباينة لشرائح مختلفة. (طشطوشى، 2012)

6-الافتقار إلى هيكل إداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إداريا وماليا وفنيا.


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

7-يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تحقق انتشاراً واسعاً داخل الرقعة الجغرافية للبلد على أطراف القرى والمدن الصغيرة والكبيرة على حد سواء على عكس المشروعات الكبيرة التي تتركز في المدن الكبرى غالبا.

وتسعى الدولة المصرية من اجل زيادة مساهمة القطاع الخاص وخاصة قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في الناتج المحلى، إلا أنه لا يزال يواجه هذا القطاع العديد من المعوقات التي تقف كحجر عثرة أمامها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف طبيعة هذه المعوقات حسب طبيعة المشروع والنشاط **الذي يمارسه والدولة التي يعمل بها ويمكن إجمالها في:**

**1- معوقات الإنشاء والتأسيس – المعوقات التنظيمية والتشريعية:** بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها، حيث تعاني المشروعات الصغيرة من تعدد الجهات التي تخضع لها ناهيك عن السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم. فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة في العديد من البلدان وخاصة في البلدان النامية تميز المشروعات الكبيرة على حساب الصغيرة. (عبدالرحمن، 2006)

إن إقامة مشروع صغير جديد بشكل رسمي يتطلب العديد من الإجراءات على سبيل المثال وجود سند ملكية – عقد إيجار أو تمليك – للقائم على المشروع ثم يتم توثيقه بمكاتب الشهر العقاري ثم يتم استخراج البطاقة الضريبية الخاصة بالنشاط بمأموريات الضرائب ثم عمل السجل التجاري للنشاط وفتح الملف التأميني بالتأمينات ثم بعد ذلك التوجه نحو أهم خطوات التأسيس وهي إصدار رخصة المشروع والتي تتدرج بداخلها خطوات أخرى والحصول على موافقات من جهات عدة.

ويتضح للجميع أن إجراءات استخراج رخصة مشروع يشوبها التعقيد وعدم الشفافية وهو ما يؤدى في نهاية الأمر لأحد أمرين الأول: إما عدم استكمال المشروع ويأبى القائم عليه في الاستمرار ويبحث عن فرصة عمل تقليدية أو أن يضع أمواله ببنك من البنوك للحصول على بعض العوائد الثابتة والمضمونة.

الثاني: إكمال المشروع، ولكن بشكل غير رسمي هروباً من تعقيد الإجراءات ومن ثم تفقد الدولة العديد من المزايا أهمها خروج المشروع من مظلة الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي فلا تحصل على ضرائبه ولا تحصر نشاطه ولا يخضع لرقابتها وبذلك تكون الدولة هي الخاسر الأكبر في الأمرين.

**2- معوقات مالية وتمويلية:** لا شك أن إقامة مشروع جديد أو دعم مشروع قائم يحتاج لوجود رأسمال سواء لملكية مكان المشروع أو تأجيره أو لشراء الآلات والمعدات اللازمة للتشغيل أو المواد الخام وخلافه ومن ثم يبدأ القائم على إدارة المشروع في البحث عن اقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هي الفوائد المقررة لهذا القرض؟ هل يتم معاملته كقرض يخدم عملية التنمية ككل أم يتم معاملته كقرض توقع عليه فائدة عادية؟ وأيضا تقدير مبلغ القرض نفسه فهذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة.

حيث يعتبر الحصول على التمويل أحد أهم المعوقات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة وهو ما أكده استطلاع أجري في عدة دول حيث أثبت أن مشاكل التمويل تأتي على رأس معوقات تلك المشروعات. (المللى، 2015)


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

3- **معوقات استمرارية النشاط:** تشير الكثير من الدراسات إلى أن أصحاب المشاريع الجديدة يعانون من عدم كفاية التمويل والتسويق غير الفعال كما أن تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد، وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية لتدعيم قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتج الأجنبي، واتباع سياسة الإغراق من قبل بعض المؤسسات الأجنبية تضعف وبشكل كبير قدرة المنتج المحلي على المنافسة، ويجب أن لا نغفل التضخم الذي يعتبر سبباً رئيسياً لارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمال وبالتالي ارتفاع التكاليف التشغيلية لهذا النوع من المشاريع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها وهذا يعني عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة من المنشآت الكبيرة .

وتعاني بذلك المنظمات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية من مشكلة التسويق سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، أي في مجال التسويق على المستوي المحلي والتصدير ويعود ذلك في الأساس إلى المنافسة التي تواجهها هذه المنظمات سواء من جانب المنظمات الكبيرة في القطاع العام والقطاع الخاص، أو من جانب دخول المنتجات الأجنبية لأسواقها والذي ينجم عنه صغر حجم سوق المنظمات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

3- **المعوقات الاجتماعية والثقافية:** تعتبر مشاكل العمالة الفنية المدرّبة من المشاكل الرئيسية التي من غير الممكن للمشروعات الصغيرة أن تتفاداها بشكل سهل، فقلة العمالة المدربة يعتبر من أهم الحواجز التي تواجه هذه المشروعات، وذلك بسبب عدم تناسب نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية، إلى جانب ذلك ضعف الكفاءات والمهارات الإدارية والمهارات الفنية لدى إدارات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وعدم اهتمامها بالنواحي التي لها علاقة بالتدريب والتأهيل البشري الملائم من خلال إجراء الدورات التأهيلية المكثفة سواء داخليًا أو خارجيًا لأهداف تطوير مستوى كفاءة الناشطين الإداري والإنتاجي.

## إجراءات الدراسة

**أ/ منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي وذلك على النحو الآتي:

**المنهج الاستقرائي:** والذي يعتمد على الكتب والدوريات العربية والأجنبية من خلال إطار نظري لبيان دور المشروعات الصغيرة وقياس مدى علاقتها على تحقيق التنمية الاقتصادية

**المنهج التحليلي في الدراسة:** من خلال التعرض لمشكلة المشروعات الصغيرة ودراسة ماهيتها وخصائصها وأنواعها ومعوقاتها وأهدافها وسبل دعمها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**ب/ حدود الدراسة**

**الحدود المكانية:** تقتصر على المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية.

**الحدود الزمنية:** استعراض جهود تنمية خلال الفترة من 2011 حتى عام 2021.

**ج / أدوات البحث:** اعتمد الباحث على أسلوبين للحصول على البيانات اللازمة وهما:

أ- الحصول على البيانات الثانوية من المصادر الرسمية التالية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، جهاز المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وزارة التموين والتجارة الداخلية.

ب- الحصول على البيانات الميدانية اللازمة من المشروعات الصغيرة العاملة في مجال الأمن الغذائي من خلال إجراء مقابلات مع أصحاب تلك المشروعات.


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

**د/ نتائج اختبار الفروض:** ترتبط نتائج فروض الدراسة بالسؤال الرئيسي لها عن" دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد المصري؟ وسياسات الدولة في تنمية هذه المشروعات؟ وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية؟"

ويظهر ذلك في نتائج الفروض التي وضعها الباحث للإجابة على تساؤلات ونستعرضها فيما يلي:

**الفرض الأول: توجد علاقة جوهرية بين دور الدولة وتوجهاتها وبين تنمية المشروعات الصغيرة.**

وتستهدف نتائج هذا الفرض الإجابة على التساؤل الخاص بدور الدولة الداعم للقطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغير وكيفية تنميته؟

ومن هذا المنطلق، نعرض تحليلاً لمختلف الجهود التي اتخذتها الدولة في مجال دعم الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

**1- إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:** تم إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017 والمعدل بالقرار رقم2370 لسنة 2018 وقد حل الجهاز محل الصندوق الاجتماعي للتنمية المنشأ عام 1991 ويعتبر الجهاز هو الجهة المعنية بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال ويقوم بتنسيق وتوحيد جهود كافة الجهات المعنية والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة في هذا المجال. ويهدف الجهاز إلى وضع برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها.

**2- إصدار عدد من القوانين والتشريعات:**

1-إصدار قانون تنظيم وتشجيع عمل وحدات الطعام المتنقلة – القانون رقم 92 لسنة 2018.

2-إصدار قانون المحال العامة رقم 154 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية.

3-إصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ولائحته التنفيذية – القانون رقم 152 لسنة 2020

**3- إطلاق المشروع القومي للتنمية المجتمعية والبشرية والمحلية " مشروعك "** تعتبر مبادرة مشروعك التابعة لوزارة التنمية المحلية أحد أهم المبادرات التي تمول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للشباب في المحافظات، بفائدة تبدأ من الـ 5% تستهدف المبادرة التوسع في تنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرنامج مما يترتب عليه زيادة فرص العمل بالمحافظات.

يقوم المشروع على تقديم التسهيلات والتيسيرات للمتقدمين للحصول على قروض لتنفيذ مشروعات صغيرة ومتوسطة وتوفير تدريب فني وإداري لهم للاستفادة من جميع المميزات التي يقدمها المشروع، خاصة دراسات الجدوى والرخص المؤقتة للمشروعات لحين استخراج الترخيص الدائم .

ويهدف المشروع لتوفير قروض ميسرة لتنفيذ مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة للشباب لتوفير فرص عمل من خلال المشروع القومي للتنمية البشرية والمجتمعية بتمويل من البنوك المصرية.

وتأسيساً على ما سبق، يتضح مدى اهتمام الحكومة المصرية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولاتها الدائمة نحو تعزيز دوره ضمن أنشطة القطاع الرسمي وليس القطاع غير الرسمي. فكان إطلاق الحكومة للاستراتيجية الوطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال مطلع عام 2018، والتي استهدفت تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية وتخفيف الأعباء الإدارية وإيجاد مجموعة من الحوافز المالية وغير المالية لتشجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام للقطاع الرسمي. كما أنها تعتبر من أهم الاستراتيجيات التي استهدفت تيسير زيادة


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

فرص نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى كل أشكال التمويل، وانطلاق هذا القطاع الحيوي كثيف العمالة بما يسهم في زيادة مستويات التنويع الاقتصادي، وتكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصاد المصري، والاضطلاع بدور أكبر في دعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا رؤية مصر 2030. (عبد السلام ج.، 2021)

**الفرض الثاني: توجد علاقة جوهرية بين تنمية المشروعات الصغيرة وتحقيق عملية التنمية.**

وتستهدف نتائج هذا الفرض الإجابة على التساؤل حول ما هو الدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة في مسار التنمية الاقتصادية؟

فتحقيق أهداف التنمية المستدامة أضحى ضرورة مُلحة لكل الدول متقدمة كانت أم نامية حيث اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامةSDGs) ) ، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

وهو ما يتفق مع رؤية وأجندة مصر لعام 2030 التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل المجالات من خلال البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث جاء الهدف الثالث باستراتيجية مصر 2030 بعنوان الهدف الثالث: اقتصاد تنافسي ومتنوع، حيث تعمل مصر على تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة كما تعمل على تحقيق التحول الرقمي ورفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، كما تسعى إلى تحقيق الشمول المالي وإدراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية.

إلا أن تحقيق تلك الأهداف لن يقتصر فقط على سياسات وتدخلات الدول والحكومات دون مشاركة من القطاع الخاص جنباً إلى جنب مع الدولة ومؤسساتها في كافة المجالات كونه يحتل مرتبة متقدمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ظل التحول نحو التحرر والعولمة والمنافسة على عكس ما كان سائداً قديماً من أن السوق والقطاع الخاص غير متمكن من القيام بأعباء التنمية.

وقد حرص الدستور المصري على بيان مشاركة وتحفيز القطاع الخاص وتحقيق التنمية في أكثر من مادة مثل المواد 36,28,27 من الدستور المصري.

ومن هذا المنطلق يتم تناول دور المشروعات الصغيرة في تحقيق أهداف التنمية من خلال النقاط التالية:

أ: مفهوم التنمية.

ب: دور المشروعات الصغيرة في تحقيق أبعاد التنمية.

ج: تأثير المشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني وعملية التنمية.

**أ/ مفهوم التنمية:** حظي موضوع التنمية باهتمام كبير من جانب المهتمين بالدراسات الإنسانية وظهرت العديد من النظريات التي تتناول موضوع التنمية منها ما يركز على الجانب الاقتصادي ومنها ما يركز على الجانب الاجتماعي أو السياسي.

وسابقاً في المراحل الأولى كان التركيز على الجانب الاقتصادي البحت فأنصبت الدراسات على معالجة التخلف الاقتصادي فكان البعد الاقتصادي للتنمية في فترة الخمسينات – وخصوصاً بعد أن نالت معظم الدول النامية استقلالها – مرتبطاً بالنمو الاقتصادي وكان يعبر عنه بأنه " الزيادة في الناتج الكلى الذى يتحقق في بلد ما عبر الزمن " وتقاس هذه الزيادة بمعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للبلد أو بمعنى أدق بمعدل النمو في ناتج الفرد


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الحقيقي على اعتبار أن زيادة الدخل الحقيقي أو الناتج للفرد يؤدى إلى رفع مستوى المعيشة في البلد. والحقيقة أن هناك فارق بين كلاً من النمو والتنمية فالنمو الاقتصادي يقصد به الارتفاع في مستوى الدخل الفرد والإنتاج فالدول قد تنجح في زيادة إنتاجها من السلع والخدمات أياً كانت الوسيلة بينما تشمل عملية التنمية ضمنياً تحسين وتطوير في الخدمات وتحسين مظاهر الرفاهية الاقتصادية.

وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث تغيير في الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، ومن ثم يمكن تعريفها إجرائيا على أنها " عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات بما يحقق التقدم للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد" (نجيب، 2000)

وعلى الرغم من أن مصطلح النمو والتنمية على صلة وثيقة مع بعضهم البعض، ولكن هناك بعض الاختلافات التي تميز كل منهما عن الأخر فيمكن القول إن التنمية تنظر إلى نطاق أوسع من التطوير، فهي تتطرق إلى كيفية تأثر الناس ومعيشتهم في بلد معين بصرف النظر عن مستويات المعيشة.

ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية، أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين التنمية لا تحدث إلا على المدى الطويل ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضى فترة زمنية طويلة نسبياً. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2016)

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها: التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التأثير على فرص الأجيال القادمة في الحصول على إشباع احتجاجاتها.

ومن كل ذلك يمكن القول إن التنمية المستدامة هي مصطلح أممي يهدف إلى تطوير موارد الكوكب البشريّة والطبيعيّة، وتجويد التعاطي الاجتماعي والاقتصادي، بشرط تلبية احتياجات الحاضر دون التدخّل بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصّة بها، وتعدّ التنمية المستدامة من الفرص المميّزة التي تتيح إمكانية إقامة الأسواق، وفتح مجال العمل، ودمج المهمشين في المجال المجتمعي، ومنح كلّ فرد الحرية والقدرة على اختيار مسار وطريق مستقبله.

ومن خلال هذا التعريف يمكن استخلاص أبعاد التنمية المستدامة في النقاط الآتية:

**أولاً: البعد الاقتصادي** تركز التنمية المستدامة على النمو الاقتصادي المتساوي، والذي بدوره يضمن توزيع الثروة بشكل عادل للجميع وبالطبع دون الإضرار بالبيئة، كما أن الاستثمار والتوزيع المتساوي للموارد الاقتصادية سيعززان الركائز الأخرى للاستدامة من أجل التنمية الكاملة، والكثير من المشكلات لا يمكن حلها بدون التنمية المستدامة، ومن هذه المشاكل تحديات التشغيل التي تواجه الاقتصاد المصري بسبب ارتفاع البطالة بين الشباب والإناث وضعف كفاءة سوق العمل.

**ثانياً: البعد الاجتماعي** على المستوى الاجتماعي تعزز الاستدامة تنمية الناس والمجتمعات، وذلك من أجل المساعدة في تحقيق نوعية حياة أفضل لجميع الأفراد، وتهتم بتوفير رعاية صحية أساسية وتقديم الخدمات ومستوى تعليم معقول وفرص عادلة في التوزيع وانتشار المشروعات على نطاق جغرافي أوسع.


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

**ثالثاً: البعد البيئي** على المستوى البيئي يمنع فكر التنمية المستدامة من استخدام الطبيعة كمصدر لا ينضب للموارد، بحيث تضمن التنمية المستدامة حماية البيئة في جميع الجوانب، وتضمن الالتزام التام بترشيد استخدام الموارد البيئية.
وتساهم جوانب أخرى مثل المحافظة على البيئة، والاستثمار في الطاقات المتجددة، وتوفير المياه، ودعم التنقل المستدام، والابتكار في البناء والعمارة المستدامين، في تحقيق هذه الاستدامة البيئية على عدة جبهات.

**ب / المشروعات الصغيرة والمساهمة في تحقيق أبعاد التنمية:** تلعب المشروعات الصغيرة دوراً هاماً في التنمية حيث كرست تلك المشروعات دوراً تنموياً ومحورياً في الاقتصاديات المتقدمة والناهضة والنامية على حد سواء.
وتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها على النحو التالي:

**1- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال المشروعات الصغيرة:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والذي يتضمن زيادة التوظيف والدخول ورفع مستوى المعيشة حيث يعاني الاقتصاد المصري من ارتفاع معدلات البطالة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 وحتى تاريخه ويمكن حصر أهم التحديات في الآتي:

1- **ارتفاع معدلات البطالة:** يمثل ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب تحدياً حقيقياً أمام الاقتصاد المصري، حيث يندرج أغلب العاطلين عن العمل من الشباب، كما تركز معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليماً، والأمر كذلك بالنسبة لارتفاع معدلات البطالة بين الإناث مقابل الذكور حيث تتفاوت معدلات البطالة واختلاف تلك المعدلات من المدن إلى الريف.

وتؤدى المشروعات الصغيرة دوراً كبيراً في مواجهة مشكلة البطالة، حيث تستخدم الصناعات الصغيرة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية الصناعات الصغيرة فعملت على تشجيعها، فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالى 84% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني، وفى إيطاليا 2 مليون و 300 الف مشروع فردى صغير ، وفى أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من (1992 – 1998 ) أكثر من 15 مليون فرصة عمل ، مما خفف من حدة البطالة وآثارها .(المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2021)

2- **ضعف معدلات التنمية الاقتصادية والعمرانية:** تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور ملموس في التنمية الاقتصادية حيث تساعد في استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة فتنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة، وتعزز المنافسة في السوق المحلي، وتحل محل المشروعات الكبيرة التي لم تستطع الحفاظ على مكانها في السوق وتعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تعزيز استمرار المنافسة والتي تنعكس آثارها على السوق وتحسين نوعية المنتج إضافة إلى تجديد أساليب الإنتاج وكذلك الأمر بالنسبة لتحقيق التنمية العمرانية في المناطق النائية والريفية حيث تستطيع تلك المشروعات أن تؤدى دوراً هاماً في توزيع الصناعات داخل إقليم الدولة والأمر الذى يتبعه التخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية، كما تعمل تلك المشروعات على الحد من الهجرة الريفية إلى المدن لاستيعابها العمالة الريفية والحد من البطالة الموسمية.

3- **الميل إلى الوظيفة التقليدية:** تسيطر بعض الأفكار القديمة على فئة من الشباب في السعي وراء الوظيفة التقليدية لاعتبارات الأمان الوظيفي وعدم المخاطرة والاستقرار، غير أنه في ذات الوقت تتوجه الدول إلى تخفيض أعداد الموظفين العموميين والعمالة والتحول إلى الأنظمة الرقمية ما يؤدى إلى تخفيض أعداد القائمين على تقديم الخدمات


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الحكومية فالكثير من الخدمات الحكومية حالياً يمكن الاستفادة منها من خلال المواقع والتطبيقات الإلكترونية الحكومية.

وفى الاتجاه المقابل تساعد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على استقطاب الشباب للعمل الحر والتوجه نحو المبادرات الفردية والأعمال الريادية واستثمار أموالهم وطاقاتهم في مشروعات صغيرة، مما يخفف من حدة التهافت على الوظائف الحكومية، والذي أصبح عائقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي والإداري التي تتبناها الدولة ويحد من ظاهرة التضخم الوظيفي.

**2- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال المشروعات الصغيرة:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق البعد الاجتماعي والسياسي للتنمية المستدامة كخفض حدة الفقر ورفع مستوى المعيشة والاستفادة من طاقات الشباب والفئات المهمشة كالتالي:

**3- البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال المشروعات الصغيرة:**

تولى الدولة اهتماما خاصا للبيئة وتحرص على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لحمايتها وأصدرت بالفعل العديد من القوانين والتشريعات التي توجت بالقانون رقم (4) لعام 1994 والمعدل بالقانون رقم (9) لعام 2009 ولائحته التنفيذية.

وإعمالاً لتلك القوانين، يتخذ جهاز تنمية المشروعات الكثير من الإجراءات ويطلق العديد من المبادرات والتدخلات التي تسهم في تنفيذ الخطط القومية للدولة خاصة في مجال حماية البيئة.

ويعمل الجهاز من ناحية، على إدماج البعد البيئي بكافة أنشطته ومشروعاته، بل ويشترط في المنشآت التي يمولها أن تكون صديقة للبيئة وأن تلتزم بالمعايير والاشتراطات التي من شأنها حماية البيئة، ويشجع الأجهزة والمؤسسات الشريكة المعنية، من ناحية أخرى، على الانخراط في أنشطة ومشروعات تراعى الاعتبارات البيئية.

فضلاً عن أن إصدار أي رخصة لأي نشاط سواء من جهاز تنمية المشروعات أو من الأحياء ومراكز المدن يتطلب وجود موافقة بيئية على إقامة النشاط وأن كان ذلك يتفق مع الاهتمام بالبعد البيئي للمشروعات ألا أنه لا يزال غير واقعي فتمنح بعض الموافقات دون وجود دراسة حقيقية للنواحي البيئية. ويهدف هذا البعد إلى دمج التكنولوجيا الحديثة والنظيفة لتحقيق الأهداف التالية:

1- تعظيم استخدام المنتجات الثانوية والمخلفات وإعادة التدوير.

2- تشجيع دخول الصناعات الصغيرة في مجالات استخدام التكنولوجيا الحديثة.

الأمر الذي يساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبعد البيئي.

وفى هذا الصدد يثور التساؤل حول مدى الاهتمام بالجوانب الاقتصادية على الجوانب البيئية؟

حيث أثارت الإجابة على هذا التساؤل جدلاً بين وجهة نظر أولى ترى أن النمو الاقتصادي أولى بالرعاية وأكثر أهمية من الاهتمام بالتوازن البيئي والثانية ترى عكس ذلك أي أن الاهتمام بحماية البيئة أولى بالرعاية من زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

والرأي أنه يمكن تحقيق التوازن بين وجهتي النظر فكل سياسة اقتصادية محفزة للنمو يجب أن تدخل اعتبارات التوازن البيئي في أهدافها ووسائل تحقيقها، هذا التفاعل الضروري بل والحتمي بين السياسات الاقتصادية الساعية إلى تحقيق النمو و التوازن البيئي هو المحور الرئيسي لمفهوم "التنمية المتواصلة" تلك التنمية التي تسعى جهودها إلى تحقيق إشباع الحاجات الحاضرة دون تشويه قدرة الأجيال المقبلة على تحقيق إشباع حاجاتها. (الخربوطلى، 2021).


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

**ج / تأثير المشروعات الصغيرة على الاقتصاد الوطني وعملية التنمية:**

**1-تعظيم الناتج الإجمالي:** تسهم المشروعات الصغيرة في تعظيم الناتج الإجمالي من خلال مقدار القيمة المضافة التي تولدها هذه الصناعات من عملياتها الإنتاجية وتضيفها إلى الناتج المحلى، وتتحدد قدرة تلك الصناعات في تعظيم الناتج حسب أحجامها المختلفة وفاعلية وكفاءة رأس المال التي تقاس بإنتاجية وحدة رأس المال ( رأس المال المستثمر، القيمة المضافة ) وكلمة كانت القيمة المضافة كبيرة كلمة دل ذلك على أهميتها في توليد الدخل القومي .ويمكن قياس حجم القيمة المضافة (الدخل) التي تولدها وكذلك حصتها في أجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي ككل.

ويمكن احتساب القيمة المضافة بطريقتين:

**الأولى: جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربع (الأجور، الأرباح، الفوائد، الإيجار)**

**الثانية: استبعاد مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج الإجمالية.**

| قيمة الإنتاج | قيمة مستلزمات الإنتاج | الأجور | الفوائد | الإيجارات | الأرباح | القيمة المضافة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 2 | 3 | 4 | 5 | 6 | 7 |

**الطريقة الأولى: القيمة المضافة (7) = (3+4+5+6)**

**الطريقة الثانية: القيمة المضافة (7) = (1-2)**

ومن خلال العلاقة بين أرقام القيمة المضافة وأرقام قيمة الإنتاج نحصل على نسبة القيمة المضافة إلى قيمة الإنتاج الإجمالية، وهذه تمثل ما يعرف بدرجة التصنيع، فكلما ارتفعت درجة التصنيع دل ذلك على تطور العملية التصنيعية وازدياد عمليات التصنيع المحلية وارتفاع مساهمة المشروع الاستثماري في توليد الدخل. (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، 2016)

**2-تأثير المشروعات الصغيرة على توفير فرص العمل:** لا شك أن تشغيل الأيدي العاملة يعد هدفاً مهماً من أهداف التنمية وعليه فلابد من معرفة مساهمة المشروعات الصغيرة في هذا الشأن، ويتعين احتساب عدد العاملين الذين تقوم تلك المشروعات بتشغيلهم فكلما ارتفعت نسبتهم كلما كان ذلك دليلاً على ارتفاع العائد الاقتصادي لتلك المشروعات

**ويمكن احتساب نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل كالآتي:**

نسبة المساهمة في فرص العمل = مجموع العمالة في المشروعات الصغيرة / إجمالي القوة العاملة × 100

ويمكن الدلالة على ذلك بالنظر إلى مثال واحد للمشروعات الصغيرة وهو مشروع جمعيتي نجد أنه تم افتتاح أكثر من 8000 منفذ خلال الفترة من 2016 وحتى الآن ما يوفر معه أكثر 24000 فرصة عمل مباشرة باعتبار أن المنفذ الواحد يعمل به 3 أفراد، بالإضافة إلى فرص العمل غير المباشرة.


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ويمكن من خلال الجدول رقم (1) بيان التوزيع العددي والنسبي للمنشآت والعاملين بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة على مستوى المحافظات عام 2013/2012 حسب إحصائية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

| البيان / المحافظات | عدد المنشآت | عدد العاملين | متوسط الأجور |
|---|---|---|---|
| القاهرة | 315619 | 1349517 | 10.3 |
| الاسكندرية | 175594 | 491027 | 6.3 |
| بورسعيد | 22072 | 71617 | 6.6 |
| السويس | 16236 | 38302 | 6 |
| دمياط | 86879 | 208960 | 6.1 |
| الدقهلية | 183214 | 373436 | 3.6 |
| الشرقية | 155639 | 346127 | 3.6 |
| القليوبية | 126557 | 315019 | 4.6 |
| كفر الشيخ | 69612 | 161931 | 3.6 |
| الغربية | 174296 | 391466 | 4.3 |
| المنوفية | 94240 | 212904 | 3.4 |
| البحيرة | 137349 | 281077 | 3.3 |
| الإسماعيلية | 40871 | 117656 | 6.1 |
| الجيزة | 199563 | 568518 | 7.6 |
| بني سويف | 57290 | 124374 | 2.7 |
| الفيوم | 68478 | 166313 | 3.5 |
| المنيا | 106675 | 255397 | 2.7 |
| أسيوط | 65573 | 149143 | 3.3 |
| سوهاج | 75822 | 160843 | 2.9 |
| قنا | 125632 | 264224 | 2.1 |
| أسوان | 33758 | 88026 | 3.7 |
| الأقصر | 27352 | 62333 | 2.7 |
| البحر الأحمر | 7507 | 23246 | 7.8 |
| الوادى الجديد | 5926 | 14526 | 3.2 |
| مطروح | 11485 | 29364 | 6.3 |
| شمال سيناء | 9696 | 22706 | 3.8 |
| جنوب سيناء | 7704 | 25196 | 16.9 |

**3-تأثير المشروعات الصغيرة على مشكلة البطالة:** تعمل المشروعات الصغيرة على خلق فرص عمل كون أن من خصائصها استخدام فنوناً إنتاجية بسيطة تتميز بارتفاع كثافة العمل فتعالج جزء من مشكلة البطالة، وتخفض الطلب على الوظائف الحكومية بالإضافة إلى تمتعها بتكاليف رأسمالية منخفضة ما يؤدى في النهاية إلى اعتبارها احد حلول الحكومات في مواجهة البطالة، إذ توفر هذه المشروعات فرصاً للعديد من فئات المجتمع وبصفة خاصة الإناث وشباب الخريجين، وهو ما يحقق المساواة بين الجنسين في الحصول على العمل اللائق، وفى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى تقرير وحدة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بوزارة التموين عن عدد المنافذ الخاصة بمشروع جمعيتي والتي يمتلكها الإناث مقابل الذكور، وما يتبين معه التساوي بين في الحصول على فرص العمل الريادي.


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

**بيان بعدد منافذ الذكور والإناث لأصحاب منافذ مشروع جمعيتي المفتتحة على مستوى محافظات الجمهورية**
*** تقرير وحدة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بوزارة التموين والتجارة الداخلية**

| م | المحافظة | اجمالي عدد المنافذ المفتتحة بالخمس مراحل | عدد منافذ الذكور | عدد منافذ الإناث |
|---|---|---|---|---|
| 1 | القاهرة | 552 | 275 | 277 |
| 2 | القليوبية | 318 | 150 | 168 |
| 3 | البحيرة | 581 | 281 | 300 |
| 4 | مطروح | 26 | 13 | 13 |
| 5 | كفرالشيخ | 101 | 44 | 57 |
| 6 | الغربية | 378 | 172 | 206 |
| 7 | المنوفية | 399 | 165 | 234 |
| 8 | الدقهلية | 595 | 310 | 285 |
| 9 | الشرقية | 892 | 422 | 470 |
| 10 | دمياط | 198 | 98 | 100 |
| 11 | بورسعيد | 32 | 18 | 14 |
| 12 | الإسماعيلية | 95 | 46 | 49 |
| 13 | السويس | 22 | 11 | 11 |
| 14 | شمال سيناء | 14 | 6 | 8 |
| 15 | جنوب سيناء | 1 | 0 | 1 |
| 16 | الإسكندرية | 298 | 175 | 123 |
| 17 | الجيزة | 754 | 366 | 388 |
| 18 | الفيوم | 265 | 136 | 129 |
| 19 | بني سويف | 220 | 103 | 117 |
| 20 | المنيا | 484 | 277 | 207 |
| 21 | أسيوط | 659 | 364 | 295 |
| 22 | الوادي الجديد | 11 | 5 | 6 |
| 23 | سوهاج | 412 | 246 | 166 |
| 24 | قنا | 509 | 278 | 231 |
| 25 | البحر الأحمر | 31 | 12 | 19 |
| 26 | الأقصر | 180 | 92 | 88 |
| 27 | أسوان | 187 | 103 | 84 |
| | | | 4168 | 4046 |
| | | | النسبة المئوية % | |
| | الإجمالي | 8214 | 51 | 49 |

فمن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج التساوي في الفرص الممنوحة بين كل من الإناث والذكور في إقامة المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، وكذلك بيان حجم الانتشار الجغرافي لتلك المشروعات وما يستتبعه من تنمية اجتماعية واقتصادية بتلك الأماكن.

**4-تأثير المشروعات الصغيرة على قضايا دعم الصادرات وإحلال الواردات:** أن تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات المصرية من خلال زيادة المشروعات الصغيرة تعمل على تنمية الصادرات في عدة اتجاهات (التصدير المباشر للسلع – توفير صناعات مغذية – منافسة بعض الصناعات الكبرى)

كما أن تلك المشروعات يمكن أن يوفر في السوق المحلى سلع وخدمات تساهم في تحقيق هدف إستراتيجي أخر وهو الخاص بإحلال الواردات من خلال عرضها للسلع والخدمات بالسوق المحلى بأسعار تنافسية وجودة عالية.


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ومن كل ما سبق يلاحظ مدى تأثير المشروعات الصغيرة على التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي في مصر فكلما زادت تلك المشروعات زادت معها معدلات التشغيل وانخفضت نسب البطالة، كما يرتبط وجود تلك المشروعات بتنمية اقتصادية واجتماعية للقرى والمراكز بمحافظات الجمهورية، وكذلك يلاحظ تأثير تلك المشروعات على مستويات الأجور ومعدلات الإنتاج والاستهلاك.

## نتائج الدراسة

1-تتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص منها: صغر حجم رأس المال المطلوب للبدء في المشروع، واعتماد اغلبها على مستلزمات إنتاج محلية، والانتشار الجغرافي الواسع لها.

2- وجود العديد من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة منها التنظيمية القانونية، والتمويلية، والإدارية، والتسويقية.

3-مساهمة المشروعات الصغيرة بدور كبير في الاقتصاد مثل إتاحة الكثير من فرص العمل، وتعتبر النواة لدعم المشروعات الكبيرة كما تساهم في تنمية المناطق الأقل حظاً في التنمية.

## التوصيات

- العمل على تنمية الموارد البشرية واستغلالها والاستفادة منها وتحويل القوة البشرية الموجودة إلى قوة أكثر إنتاجا من خلال وضع برامج لرفع كفاءة العاملين على إدارة هذه المشروعات

بشكل دوري مع وضع برامج محددة لتدريب وتأهيل الشباب ورفع مستواهم الفني والمهني ونقل الخبرة والمعرفة ونشر ثقافة العمل الفردي التي تمكنهم من إدارة تلك المشروعات والتوسع في تنظيم المعارض لترويج وتسويق منتجات المشروعات الصغيرة.

- ضرورة تقديم المزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة خاصة من خلال البنوك والمؤسسات المالية وعمل مبادرات لتمويل تلك المشروعات وخفض لأسعار الفائدة عند تمويل تلك المشروعات، مع منح فترات سماح مناسبة.
- ضرورة تقديم الإعفاءات والمزايا الضريبية والجمركية للعاملين بقطاع المشروعات الصغيرة.
- الحاق ملف المشروعات الصغير ضمن وزارة التجارة، وإيجاد إدارات تدعم تلك المشروعات.
- إعادة النظر في كافة القوانين المتعلقة بتلك المشروعات وذلك من خلال الصياغة السلمية للتشريعات والنصوص التنظيمية، والعمل على تفعيل النصوص غير المفعلة، والتي لها انعكاسات إيجابية على تحسين نوعية الإطار القانوني والعمل على إنشاء دوائر قضائية متخصصة داخل كل محكمة تراعى خصائص المشروعات الصغيرة.
- ضرورة تفعيل القوانين المتعلقة بدمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي بالاقتصاد الرسمي والعمل على تيسير إجراءات الاندماج بالاقتصاد الرسمي من خلال تسهيل إجراءات تقنين الأوضاع وتخفيض مدد استخراج التراخيص وغيرها.
- إصدار دورية تهتم بإلقاء الضوء على التجارب الناجحة في المشروعات الصغيرة وتوجيه الشباب إلى كيفية اختيار مشاريعهم الصغيرة.


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

**الخلاصة:** تعول البلدان على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة التنويع الاقتصادي والتنافسية الدولية.

حيث تحتل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واخْتلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية، حيث أنها تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لقلة رأس المال المستثمر فيها، ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي ودعمها للصناعات الكبرى.

وانطلاقاً من الدور المهم الذي يمكن لهذه المشاريع أن تلعبه في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فيجب أن تقوم أجهزة وسياسات الدولة نحو دعم وتشجيع هذا النوع من المشروعات وهذا ما سيساعد في تحقيق طفرة نوعية مهمة وكبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فوجود استراتيجية واضحة متكاملة للمشروعات الصغيرة سيكون له الأثر الكبير على التنمية وهو ما يستدعى معه تكاتف الأجهزة المسئولة للارتقاء بهذا القطاع وتوفير ما يلزمه من نواحي تنظيمية ومالية وفنية وتكنولوجية حتى يتمكن من المنافسة سواء على المستوى المحلى أو الدولي.

## المراجع

أحمد، سالى، ( 2015)، "المردود الاقتصادى والاجتماعى للتمويل متناهى الصغر فى مصر"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير فى الاقتصاد، القاهرة

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (2016)، " دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (2009–2015)"، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة

الخربوطلى، ماجد، (2021)، " التنمية الاقتصادية والتوازن البيئي"، بدون دار نشر، القاهرة

الكواز، أحمد، (2008)، " بيئة ممارسة انشطة الاعمال و دور القطاع الخاص"، المعهد العربى للتخطيط، الكويت.

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، (2021)، " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة. تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة"، المركز الديمقراطي العربي، برلين

الملل، قمر، (2015) "المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية"، كلية الاقتصاد جامعة دمشق، دمشق

المقابلة، ماهر حسن وآخرون، (2011)، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن

سليمان، سرحان، (2016)، " دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"، مركز النيل للإعلام، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، كفر الشيخ

شلبي، ماجدة، (2012)، " التنمية الاقتصادية–نظرة تاريخية وقضايا معاصرة في ظل التجارب الدولية وتحديات العولمة، كلية الحقوق جامعة بنها، بنها


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110–0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636–3178

عبد الرحمن، نوزاد، (2006)، " الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية" مجلة العلوم الإنسانية، الكويت

عبد السلام، جيهان، (2021)، " كيف دعمت الحكومة المصرية المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟"، مركز رع للدراسات الاستراتيجية

عبد القادر، راوية، (2016)، " المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، القاهرة

عزت، فرج، (2007) " إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة

فتحي، محمد، (2020)، " تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بنى سويف

طشطوشى، هايل عبد الله، (2012)، "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان

مصطفى، هشام مصطفى، (2016)، " الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة"، جامعة الأزهر، طنطا

نجيب، نعمة الله، (2000)، " أسس علم الاقتصاد"، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية

هنادي محمد إدريس. (2016). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في علاج مشكلة البطالة. سوريا: جامعة البعث

وزارة التموين والتجارة الداخلية، (2023)، "المشروعات المتوسطة والصغيرة بوزارة التموين"، القاهرة

وزارة التجارة والصناعة، (2016)، " استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية"، وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية، القاهرة

Gutmann (1997): The subterranean economy, book.

The World Bank Oya Pinar Ardic , Nataliya Mylenko , & Valentina Saltane. (2011). Small and Medium 2 Enterprises A Cross-Country Analysis with a New Data Set , Policy Research. Washington.

United Nations Organization. (1995). United Nations Development Programme (UNDP), Human DevelopmentReport. New York: Oxford University Press.

Richard s (2019): Organization rational, Natural and open system, n. j Prentice Hall, Englewood Cliffs

Wang, Xin (2011) the factors impacting the growth of small and medium enterprises in China


الترقيم الدولي الموحد للطباعة ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

# THE ROLE OF SMALL ENTERPRISES IN ACHIEVING ECONOMIC DEVELOPMENT

**Bilal M. Abdel Halim [(1)]; Faisal Z. Abdel Wahed [(2)]**
**Ahmed H. Al-Samman [(3)]**

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University
2) Faculty of Law, Ain Shams University 3) Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

## ABSTRACT

The study aims to shed light on small projects, those projects that attract great attention from countries around the world because of their important role in the production and employment process and improving the level of income, and to explain their effects in achieving the development process, the most important of which are: eliminating poverty and hunger, providing food security, achieving... Gender equality in access to work, providing decent work, and reducing unemployment rates. These projects also support the state's strategy to support Egyptian exports. To achieve these goals, the researcher relied on theoretical grounding and the inductive approach, from Arab and foreign books, references, and studies, to explain the role of small projects, measure their relationship in achieving economic development, and then analyze the problem of small projects, analyze their characteristics and obstacles, and then study the role that these projects can play. in the future and its effects on the development process. The results indicated the need to work on introducing many legislative amendments and facilitating the administrative and financing procedures for these projects, because these projects have a pivotal role in the process of economic and social development. The study also recommended the necessity of including a curriculum for qualifying training programs for the owners of these projects to raise their technical and professional level, transfer experience and knowledge, and spread the culture of individual work that enables them to manage these projects, expand the organization of exhibitions, and give them various financing and marketing advantages.

**Keywords**: small enterprises - informal economy - growth - sustainable development.